

The Impact of Digital Transformation on Increasing Tax Revenues in Libya During the Period 2014–2024: An Analytical Study

Faida Ahmed Salem Saeed *

Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Sorman, University of Sabratha, Sorman, Libya.

*Corresponding author: faedah.arzeeq@sabu.edu.ly

Received: 15-06-2025	Accepted: 02-08-2025	Published: 03-09-2025
	Copyright: © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).	

Abstract:

This study examines the impact of digital transformation on tax revenue growth in Libya (2014–2024). Using a descriptive-analytical approach and official data from Libyan financial institutions, the research found a strong positive relationship between digitalization and the sharp rise in tax revenues, especially between 2022 and 2024. Digital tools helped expand the tax base, reduce evasion, and improve collection efficiency. Despite this progress, tax revenues still represent a small share of total income due to oil dependence. The study concludes that digital transformation is a key driver for fiscal sustainability and economic diversification in Libya.

Keywords: Digital Transformation, Tax Revenues, Libyan Economy, Tax Evasion, Economic Diversification.

أثر التحول الرقمي على زيادة الإيرادات الضريبية في ليبيا خلال الفترة 2014-2024: دراسة تحليلية

فائدة احمد سالم سعيد *

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان، جامعة صبراتة، صرمان، ليبيا.

الملخص

تتناول هذه الدراسة أثر التحول الرقمي على نمو الإيرادات الضريبية في ليبيا خلال الفترة (2014–2024) وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي والبيانات الرسمية الصادرة عن المؤسسات المالية الليبية، توصلت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين الرقمنة والارتفاع الحاد في الإيرادات الضريبية، خاصة بين عامي 2022 و2024. فقد ساعدت الأدوات الرقمية على توسيع الوعاء الضريبي، والحد من التهرب، وتحسين كفاءة التحصيل. ورغم هذا التقدم، ما تزال الإيرادات الضريبية تمثل نسبة محدودة من إجمالي الدخل بسبب الاعتماد المستمر على النفط. وتخلص الدراسة إلى أن التحول الرقمي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الإيرادات الضريبية، الاقتصاد الليبي، التهرب الضريبي، التنويع الاقتصادي.

المقدمة

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولاً جذرياً بفعل الثورة الرقمية التي أعادت تشكيل ملامح الاقتصاد والإدارة العامة في مختلف الدول. ولم تعد الرقمنة مجرد خيار تكنولوجي أو إداري، بل أصبحت أداة استراتيجية لإعادة بناء النظم المالية وتعزيز الشفافية والكفاءة والإيرادات العامة. في هذا السياق، تبرز أهمية دراسة أثر التحول الرقمي على زيادة الإيرادات الضريبية، لا سيما في الدول الريعية مثل ليبيا التي تعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية، مما يجعل اقتصادها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وللازمات السياسية والاقتصادية المتكررة.

تُعد الإيرادات الضريبية من أهم مصادر التمويل المستدامة التي تُمكن الدولة من تحقيق الاستقرار المالي وتنفيذ سياساتها التنموية. غير أن النظام الضريبي الليبي، وعلى غرار العديد من الدول النامية، واجه تحديات كبيرة تمثلت في ضعف كفاءة التحصيل، وانتشار التهرب الضريبي، وتعقيد الإجراءات الإدارية، مما أدى إلى تدني مساهمة الضرائب في إجمالي الإيرادات العامة. ومع انطلاق مشروع التحول الرقمي في الإدارة الضريبية الليبية خلال السنوات الأخيرة، بدأت تظهر مؤشرات إيجابية على تحسن الأداء المالي للدولة، سواء من حيث حجم الإيرادات أو من حيث معدلات الامتثال الضريبي.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التحول الرقمي والإيرادات الضريبية في ليبيا خلال الفترة (2014-2024)، وذلك من خلال تتبع التطورات الكمية والنوعية في حصيللة الضرائب ومقارنة الاتجاهات قبل وبعد تطبيق الإجراءات الرقمية. كما تهدف إلى قياس مدى تأثير استخدام التقنيات الحديثة مثل الدفع الإلكتروني، والإقرارات الضريبية عبر الإنترنت، والفوترة الإلكترونية، على زيادة الحصيللة الضريبية وتقليص الفجوة الضريبية.

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يربط بين بعدين أساسيين في الاقتصاد المعاصر: البعد المالي المتمثل في الإيرادات الضريبية، والبعد التقني المتمثل في الرقمنة والتحول الإلكتروني. فبينما كانت الإدارة الضريبية في ليبيا تعتمد سابقاً على الأساليب الورقية التقليدية، جاءت الرقمنة لتعيد هندسة العمليات الإدارية من جديد، فتختصر الوقت، وتحد من الفساد، وتحسن كفاءة المراقبة والتحصيل. ومن هنا، لا تقتصر أهمية الدراسة على بعدها الاقتصادي فقط، بل تمتد إلى بعدها المؤسسي والاجتماعي، باعتبار أن التحول الرقمي يمكن أن يسهم في بناء علاقة جديدة بين المواطن والدولة تقوم على الثقة والشفافية.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية، ومصرف ليبيا المركزي، ومصصلحة الضرائب الليبية، إلى جانب مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بالتحول الرقمي والإصلاحات الضريبية. ومن خلال هذا المنهج، تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس: إلى أي مدى ساهم التحول الرقمي في رفع كفاءة النظام الضريبي وزيادة الإيرادات في ليبيا؟

إن هذه الدراسة لا تقتصر على تحليل الأرقام والمؤشرات فحسب، بل تتجاوزها إلى تقديم رؤية مستقبلية لبناء نظام ضريبي رقمي متكامل يساهم في تحقيق السيادة المالية والتنمية المستدامة. كما تهدف إلى إبراز التجربة الليبية في سياقها المقارن مع التجارب الإقليمية والعالمية، لتكون نموذجاً يمكن تطويره في إطار الإصلاح الاقتصادي الشامل.

إشكالية الدراسة

يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية، مما يجعله اقتصاداً ريعياً شديد التأثر بالتقلبات في أسعار النفط العالمية والأوضاع الجيوسياسية. وفي ظل السعي نحو تنويع مصادر الدخل القومي وتحقيق الاستقرار المالي، تبرز الإيرادات الضريبية كأحد أهم الأدوات لتمويل الميزانية العامة للدولة.

ومع ذلك، واجه النظام الضريبي في ليبيا تحديات كبيرة تمثلت في ضعف كفاءة التحصيل، وانتشار التهرب الضريبي، وتعقيد الإجراءات. لكن تشير البيانات الحديثة، خاصة الصادرة عن مصصلحة الضرائب الليبية، إلى وجود طفرة ملحوظة في حجم الإيرادات المحققة في السنوات الأخيرة (زيادة بنسبة 37% في 2023 مقارنة بـ 2022). تتزامن هذه الزيادة مع توجه الدولة نحو تطبيق سياسات التحول الرقمي في القطاع العام، بما في ذلك مصصلحة الضرائب.

من هنا، تتبّع إشكالية الدراسة من محاولة فهم وتحديد طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين، وتتمحور في التساؤل الرئيسي التالي:

"إلى أي مدى ساهم التحول الرقمي في الإجراءات والأنظمة الضريبية في النمو الملحوظ للإيرادات الضريبية في ليبيا خلال الفترة من 2014 إلى 2024؟"

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، وهي:

1. تحليل الواقع: تحليل تطور حجم وهيكل الإيرادات الضريبية في ليبيا خلال الفترة (2014-2024) وتحديد اتجاهاتها العامة.
2. رصد التحول الرقمي: استعراض أهم مبادرات وبرامج التحول الرقمي التي طبقتها مصصلحة الضرائب الليبية، مثل أنظمة الدفع الإلكتروني، وتقديم الإقرارات عبر الإنترنت، وأتمتة الإجراءات.
3. قياس الأثر: محاولة قياس وتحليل أثر تطبيقات التحول الرقمي على مؤشرات الأداء الضريبي الرئيسية، مثل كفاءة التحصيل، ومعدلات الامتثال الضريبي، ومكافحة التهرب.
4. تقديم توصيات: الخروج باستنتاجات وتوصيات عملية لصناع القرار لتعزيز وتوسيع نطاق التحول الرقمي في النظام الضريبي لتعزيز الإيرادات ودعم التنمية المستدامة.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية:
"توجد علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية بين درجة تطبيق إجراءات التحول الرقمي في النظام الضريبي الليبي ومستوى النمو في حجم الإيرادات الضريبية المحصلة خلال الفترة (2014-2024)".

حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على بحث أثر متغير واحد وهو "التحول الرقمي" على "الإيرادات الضريبية"، دون التوسع في تحليل العوامل الاقتصادية أو السياسية الأخرى التي قد تؤثر على الإيرادات.
- الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة من عام 2014 إلى عام 2024، وهي فترة شهدت تقلبات سياسية واقتصادية وبداية تطبيق الإصلاحات الرقمية.
- الحدود المكانية: تنحصر الدراسة في نطاق دولة ليبيا، مع التركيز على البيانات الصادرة عن مصلحة الضرائب الليبية والجهات الحكومية ذات العلاقة.

المنهجية المتبعة

- لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال:
1. الجانب الوصفي: وصف وتوثيق تطور الإيرادات الضريبية بالاعتماد على البيانات الكمية المتاحة في الجداول والرسوم البيانية، ووصف الإجراءات والمبادرات المتعلقة بالتحول الرقمي.
 2. الجانب التحليلي: تحليل البيانات إحصائياً، وربط التطورات في حجم الإيرادات مع الجدول الزمني لتطبيق المبادرات الرقمية، واستخدام مؤشرات مثل معدلات النمو ونسب المساهمة في الميزانية العامة لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.
 3. مصادر البيانات: سيتم الاعتماد على البيانات الثانوية من التقارير الرسمية (مصلحة الضرائب، مصرف ليبيا المركزي، وزارة المالية) والدراسات الأكاديمية والمقالات العلمية المنشورة.

هيكل البحث

تقسم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للتحول الرقمي والإيرادات الضريبية

المطلب الأول: مفهوم وأهمية وأبعاد التحول الرقمي في القطاع العام.

المطلب الثاني: دور التحول الرقمي في تطوير الإدارة الضريبية (تحسين الكفاءة، تعزيز الامتثال، مكافحة التهريب).

المطلب الثالث: الإيرادات الضريبية: مفهومها، أنواعها، وأهميتها كمصدر لتمويل الميزانية العامة.

المبحث الثاني: واقع الإيرادات الضريبية ومبادرات التحول الرقمي في ليبيا (2014-2024)

المطلب الأول: تحليل تطور حجم وهيكل الإيرادات الضريبية في ليبيا خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني: مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة للدولة.

المطلب الثالث: استعراض أبرز تطبيقات التحول الرقمي في مصلحة الضرائب الليبية.

المبحث الثالث: قياس أثر التحول الرقمي على الإيرادات الضريبية والنتائج والتوصيات

المطلب الأول: تحليل العلاقة بين مؤشرات التحول الرقمي ومعدلات نمو الإيرادات الضريبية.

المطلب الثاني: اختبار فرضية الدراسة ومناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري والواقع العملي.

المطلب الثالث: الخاتمة: وتشمل أهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار النظري للتحول الرقمي والإيرادات الضريبية

يمثل التحول الرقمي رافعة أساسية للتحديث الإداري والمالي في القطاع العام، وتبرز أهميته بشكل خاص في الدول التي تسعى إلى تنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية الناضبة. وفي هذا السياق، تعد الإدارة الضريبية ميداناً خصباً لتطبيق التقنيات الرقمية بهدف تعظيم الإيرادات السيادية للدولة. يتناول هذا المبحث الأسس النظرية والمفاهيمية التي تحكم العلاقة بين متغيري الدراسة، من خلال استعراض مفهوم التحول الرقمي وأثره المحتمل على كفاءة النظام الضريبي، وصولاً إلى تحليل هيكل وأهمية الإيرادات الضريبية في الاقتصاد الليبي.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية وأبعاد التحول الرقمي في القطاع العام

لا يقتصر مفهوم التحول الرقمي على مجرد استخدام التكنولوجيا أو أتمتة الإجراءات الحكومية التقليدية، بل هو عملية استراتيجية شاملة تهدف إلى إحداث تغيير جذري في ثقافة وأساليب عمل المؤسسات العامة. إنه ينطوي على إعادة تصميم الخدمات الحكومية لتكون متمحورة حول المواطن، والاستفادة من البيانات كأصل استراتيجي لدعم اتخاذ القرار، وتحقيق التكامل بين مختلف أجهزة الدولة. تكمن الأهمية الجوهرية للتحول الرقمي في قدرته على تحقيق قفزة نوعية في جودة وكفاءة الخدمات العامة، وتعزيز مستوى الشفافية والمساءلة، وهو ما يساهم في بناء الثقة بين الحكومة والمجتمع. كما يفتح آفاقاً جديدة لتقديم خدمات مبتكرة لم تكن ممكنة في ظل الأنظمة البيروقراطية التقليدية (العنبري، سيف وآخرون، 2023). إن نجاح مشاريع التحول الرقمي يعتمد على تكامل أبعادها الرئيسية، والتي تشمل البعد التكنولوجي المتمثل في توفير بنية تحتية رقمية آمنة وموثوقة، والبعد البشري الذي يركز على تنمية مهارات العاملين وتمكينهم من استخدام الأدوات الجديدة بفاعلية، والبعد التنظيمي والقانوني الذي يتطلب تحديث التشريعات والسياسات لتواكب متطلبات العصر الرقمي وتضمن حماية البيانات وخصوصية المستخدمين. إن إغفال أي من هذه الأبعاد قد يؤدي إلى فشل المبادرات الرقمية في تحقيق أهدافها المرجوة (نجمي، مفتاح عامر الزواغي، 2017).

المطلب الثاني: دور التحول الرقمي في تطوير الإدارة الضريبية

تعد الإدارة الضريبية من أكثر المجالات استفادة من تطبيقات التحول الرقمي، حيث تساهم التكنولوجيا في معالجة أبرز التحديات التي تواجهها الأنظمة الضريبية، مثل التهرب الضريبي وضعف الامتثال وتعقيد الإجراءات. يتمثل الدور المحوري للتحول الرقمي في هذا المجال في إعادة هندسة العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلف، وتحويلها من علاقة قائمة على الإجراءات الورقية المعقدة إلى تفاعل رقمي سلس وفعال. إن توفير خدمات مثل تقديم الإقرارات الضريبية عبر الإنترنت، وأنظمة السداد الإلكتروني، والبوابات الرقمية للخدمات الضريبية، يقلل من تكلفة الامتثال على المكلفين ويشجعهم على الالتزام الطوعي بواجباتهم الضريبية (التايب وسالم، 2023). على صعيد آخر، تعمل الرقمنة على تمكين الإدارات الضريبية من خلال تزويدها بأنظمة تحليل بيانات متقدمة قادرة على معالجة المعلومات من مصادر متعددة، مثل الفواتير الإلكترونية والبيانات المصرفية والجمركية، مما يعزز قدرتها على كشف حالات عدم الامتثال والتهرب الضريبي بدقة وسرعة. ويؤدي هذا التكامل الرقمي إلى تقليل الاقتصاد غير الرسمي وتوسيع القاعدة الضريبية، مما يضمن تحقيق العدالة بين المكلفين ويرفع من الحصيلة الإجمالية للضرائب. وبذلك، يتحول النظام الضريبي من نظام يعتمد على الرقابة اللاحقة إلى نظام أكثر استباقية يعتمد على التحقق الآني من صحة المعاملات (مندر، عبد القادر الشتيوي، 2017).

المطلب الثالث: الإيرادات الضريبية: مفهومها، أنواعها، وأهميتها في تمويل الميزانية العامة

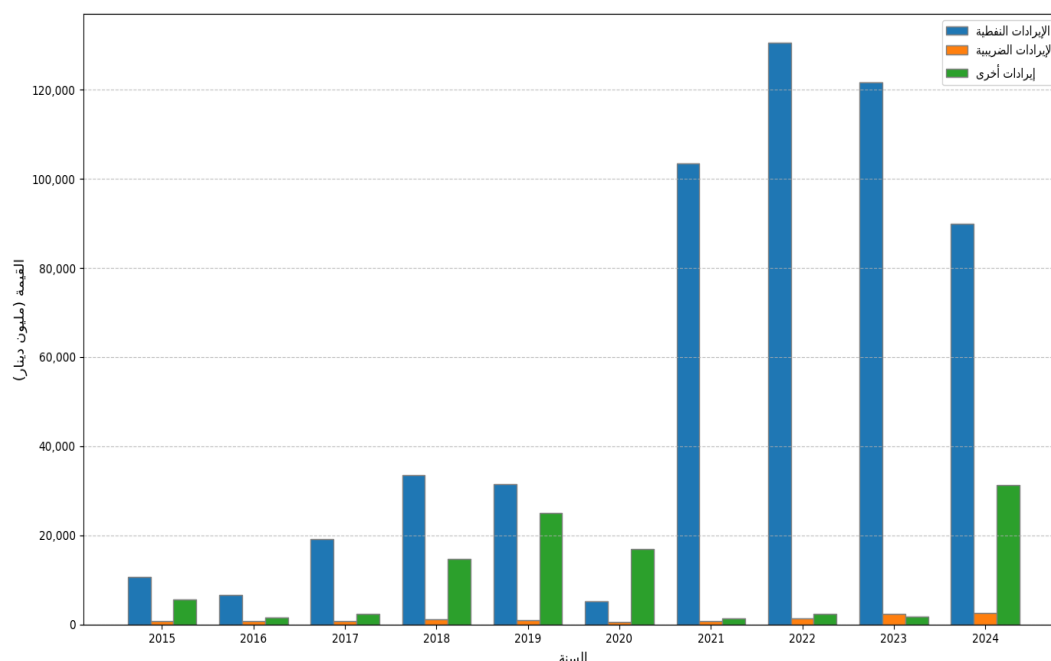
تُعرف الإيرادات الضريبية بأنها تدفقات مالية إلزامية تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين للمساهمة في تغطية النفقات العامة، دون أن يقابلها نفع خاص ومباشر لدافعيها. وتعتبر هذه الإيرادات حجر الزاوية في بناء اقتصاد مستدام، خاصة في ليبيا التي تعاني من هيمنة الإيرادات النفطية شديدة التقلب على الميزانية العامة. يوضح الجدول (1) والشكل (1) بشكل جلي هذا الخلل الهيكلي في المالية العامة، حيث تشكل الإيرادات النفطية الجزء الأكبر الساحق من إجمالي الإيرادات، بينما تبقى مساهمة الإيرادات الضريبية متواضعة نسبياً على الرغم من نموها الملحوظ في السنوات الأخيرة.

جدول (1): الإيرادات العامة للدولة في ليبيا خلال الفترة 2015 – 2024 (مليون دينار)

السنة	الإيرادات النفطية	الإيرادات الضريبية	إيرادات أخرى	إجمالي الإيرادات
2015	10,597.7	671.3	5,564.4	16,843.40
2016	6,666	716.9	1462.8	8,845.20
2017	19,209.5	845.2	2,283.4	22,337.60
2018	33,475.8	1,063.5	14,604.3	49,143.60
2019	31,394.7	945.5	25,025	57,365.2
2020	5,280.0	633.0	16,905	22,818.0
2021	103,369	798.6	1,452.5	105,620.0
2022	130,535.1	1,381.0	2,460.1	134,376.2
2023	121,692.3	2,413.3	1,812.1	125,917.7
2024	89,810.1	2,495.5	31,225.5	123,531.1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وزارة المالية، النشرات الاقتصادية مصرف ليبيا المركزي (2024)، نقلاً عن (العنبري، سيف وآخرون، 2023، ص. 243).

يظهر التحليل البياني في الشكل (1) بوضوح الفجوة الهائلة بين حجم الإيرادات النفطية (الأعمدة الزرقاء) وبقية مصادر الإيراد، مما يؤكد على الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي. ومع ذلك، يمكن ملاحظة اتجاه تصاعدي في حجم الإيرادات الضريبية (الأعمدة البرتقالية)، خاصة في الفترة ما بعد عام 2020، مما قد يشير إلى بدء ظهور نتائج الإصلاحات الإدارية والرقمية.



شكل (1): يوضح الإيرادات العامة خلال الفترة 2015-2024 (مليون دينار)

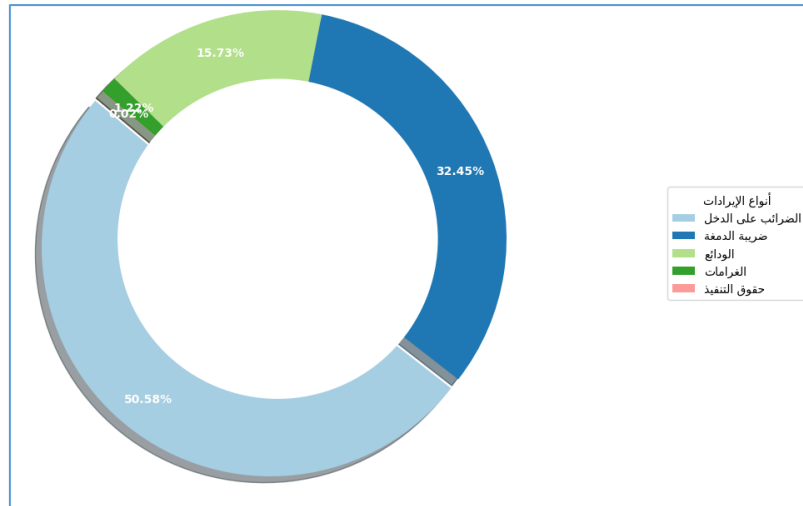
وتتكون الإيرادات الضريبية من عدة أنواع، أهمها الضرائب على الدخل، وضريبة الدمغة، بالإضافة إلى إيرادات أخرى كالغرامات. يكشف الجدول (2) عن الهيكل الداخلي لهذه الإيرادات والنمو الكبير الذي تحقق بين عامي 2022 و2023، حيث ارتفع إجمالي الإيرادات الضريبية بنسبة 37%، مدفوعًا بزيادة كبيرة في تحصيل الضرائب على الدخل وضريبة الدمغة.

جدول (2): تفصيل الإيرادات الضريبية المحققة في سنتي 2022 و2023 (بالدينار الليبي)

ت	نوع الإيراد	الإيرادات 2022م	الإيرادات 2023م	الفرق بين 2023/2022 م
1	الضرائب على الدخل	1,234,974,998.151	1,526,392,398.207	291,417,400.056
2	ضريبة الدمغة	578,495,191.949	979,289,901.830	400,794,709.881
3	الغرامات	18,413,628.760	36,787,059.125	18,373,430.365
	الإجمالي	3,017,632,707.433	808,338,794.886	

المصدر: مصلحة الضرائب، (2023)، تقرير الإيرادات الكلية المحققة في سنة 2023م.

يؤكد الشكل (2) على الأهمية النسبية لهذه الأنواع، حيث شكلت "الضرائب على الدخل" ما نسبته 50.58% من إجمالي الإيرادات الضريبية لعام 2023، تليها "ضريبة الدمغة" بنسبة 32.45%. هذه الأرقام تبرز أن أي جهود إصلاحية رقمية تتركز على هذين النوعين من الضرائب سيكون لها الأثر الأكبر على مجمل الحصيلة الضريبية (مصلحة الضرائب، 2023).



شكل (2): نسبة الإيراد حسب النوع إلى الإيرادات الكلية لسنة 2023م

المبحث الثاني: الواقع الديناميكي للإيرادات الضريبية ومؤشرات التحول الرقمي في ليبيا (2014-2024)
يقدم هذا المبحث تشريخاً معمقاً للمشهد الضريبي في ليبيا خلال العقد الماضي، منتقلاً من الإطار النظري إلى التحليل الكمي للبيانات الفعلية. يهدف المبحث إلى تفكيك الاتجاهات الزمنية للإيرادات الضريبية، وتحديد نقاط التحول الرئيسية في مسارها، وقياس ثقلها النسبي ضمن الهيكل المالي للدولة. والأهم من ذلك، يسعى هذا التحليل إلى استقراء العلاقة السببية بين النمو المتسارع الملحوظ في الحصيلة الضريبية وبين المبادرات الإصلاحية التي يُعتقد أن التحول الرقمي يقع في صميمها، لتقديم صورة متكاملة عن واقع وتحديات وفرص النظام الضريبي الليبي.

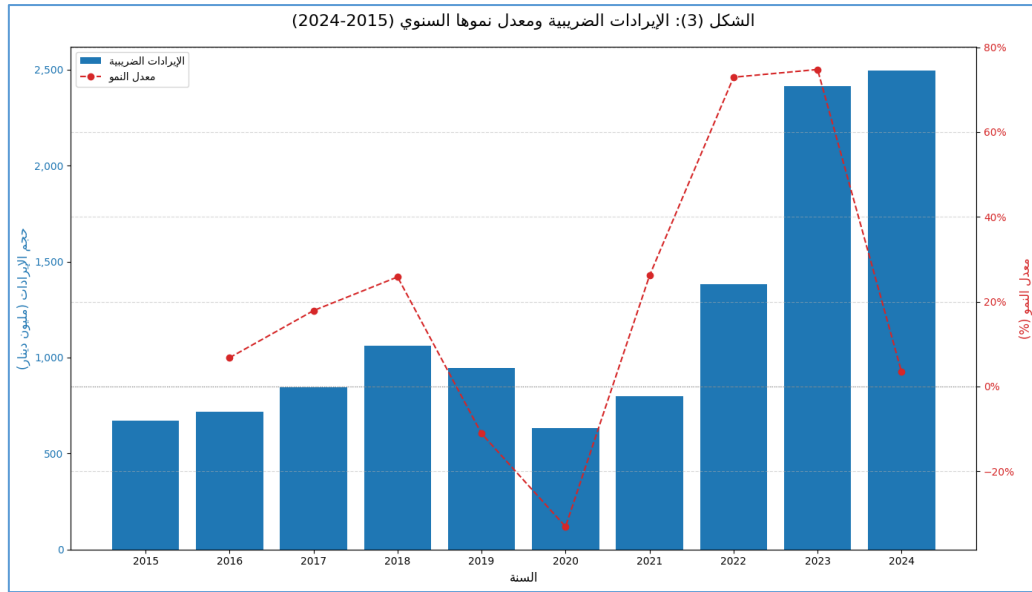
المطلب الأول: تحليل التطورات الكمية والاتجاهات العامة لهيكل الإيرادات الضريبية
يعد تتبع المسار الزمني للإيرادات الضريبية الخطوة الأولى لفهم مدى فعالية السياسات الضريبية المطبقة. يكشف الجدول (3) عن رحلة هذه الإيرادات خلال فترة مليئة بالتحديات والفرص، والتي يمكن تقسيمها تحليلياً إلى مرحلتين فارقيتين.

جدول (3): التطور السنوي لحجم الإيرادات الضريبية في ليبيا (2015 – 2024) بالمليون دينار

السنة	الإيرادات الضريبية
2015	671.3
2016	716.9
2017	845.2
2018	1,063.5
2019	945.5
2020	633.0
2021	798.6
2022	1,381.0
2023	2,413.3
2024	2,495.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وزارة المالية، النشرات الاقتصادية مصرف ليبيا المركزي (2024)، نقلاً عن (العتيري، سيف وأخرون، 2023، ص. 243).

المرحلة الأولى (2015-2020): مرحلة الركود والهشاشة. تميزت هذه الفترة بأداء ضريبي متواضع ومتذبذب، حيث تراوحت الإيرادات بين 633 مليون و1.06 مليار دينار. ويعكس هذا الأداء حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي التي سادت البلاد، والتي أدت إلى انكماش الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للضريبة وصعوبة فرض الامتثال في ظل ضعف مؤسسات الدولة. وصل هذا التراجع إلى ذروته في عام 2020، حيث انخفضت الإيرادات إلى أدنى مستوى لها، متأثرة بالإغلاقات المصاحبة لجائحة كوفيد-19 والانقسام المؤسسي الذي شل قدرة الإدارة الضريبية على العمل بفاعلية.



شكل (3): المنحنى البياني لمعدل نمو الإيرادات الضريبية

المرحلة الثانية (2021-2024): مرحلة الانطلاق والنمو المتسارع. تشكل هذه المرحلة نقطة تحول جذرية في تاريخ الإدارة الضريبية في ليبيا. بدأت بوادر التعافي في عام 2021، لكن القفزة الحقيقية حدثت في عامي 2022 و 2023، حيث تضاعفت الإيرادات بشكل لافت لتصل إلى 2.4 مليار دينار. هذا النمو الهائل، الذي يتجاوز بكثير مجرد التعافي الدوري للاقتصاد، يشير بقوة إلى وجود عوامل هيكلية جديدة ومؤثرة. لفهم حجم هذه القفزة، يوفر تحليل معدلات النمو السنوية في الجدول (4) والشكل (3) رؤية أكثر وضوحًا.

جدول (4): معدل النمو السنوي للإيرادات الضريبية للفترة 2015 – 2024

السنة	الإيرادات الضريبية (مليون دينار)	معدل النمو
2015	671.3	-
2016	716.9	6.79%
2017	845.2	17.90%
2018	1,063.5	25.83%
2019	945.5	-11.10%
2020	633.0	-33.05%
2021	798.6	26.16%
2022	1,381.0	72.93%
2023	2,413.3	74.75%
2024	2,495.5	3.41%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وزارة المالية، النشرات الاقتصادية مصرف ليبيا المركزي (2024)، نقلاً عن (العتيري، سيف وآخرون، 2023).

إن تسجيل معدلات نمو تتجاوز 70% لعامين متتاليين (2022 و 2023) هو أمر استثنائي، ويؤكد أن التحسن لم يكن مجرد صدفة بل نتاج جهود منظمة. كما يتضح من الشكل (3)، فإن المنحنى البياني لمعدل النمو يأخذ شكل حرف "V" حاد، حيث يعكس الانحدار الشديد في 2019-2020 عمق الأزمة، بينما يوضح الصعود الصاروخي في 2022-2023 قوة الانتعاش المدفوع بالإصلاحات. هذا التحول الكبير يضع الأساس المنطقي لفرضية الدراسة التي تربط هذا الأداء بالتحول الرقمي (العتيري، سيف وآخرون، 2023).

من ناحية هيكلية، يظل النظام الضريبي الليبي معتمداً بشكل كبير على "الضرائب على الدخل" و"ضريبة الدمغة"، اللتان شكلتا معاً حوالي 83% من إجمالي الإيرادات الضريبية لعام 2023. هذا التركيز يعني أن أي تحسينات رقمية في آليات تحصيل هذين النوعين تحديداً ستعكس بشكل مباشر ومضخم على الحصيلة الإجمالية (مصلحة الضرائب، 2023).

المطلب الثاني: قياس الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية في بنية المالية العامة

إن تقييم نجاح السياسة الضريبية لا يكتمل بالنظر إلى الأرقام المطلقة وحدها، بل يجب وضعه في سياقه الأوسع داخل الميزانية العامة للدولة. يقيس الجدول (5) والشكل (4) نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية، وهو مؤشر يكشف عن مدى تنوع مصادر الدخل الوطني ومدى صلابته المالية العامة في مواجهة الصدمات الخارجية.

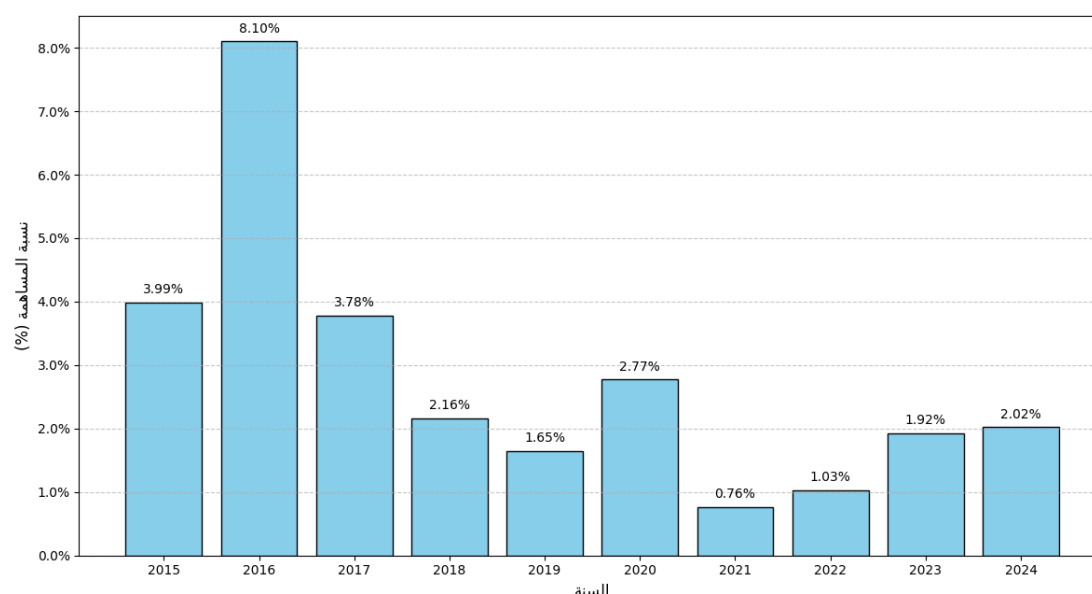
جدول (5): نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة للدولة (2015 – 2024)

السنة	الإيرادات الإجمالية (مليون دينار)	الإيرادات الضريبية (مليون دينار)	نسبة المساهمة الضريبية
2015	16,833	671.3	3.99%
2016	8,845	716.9	8.10%
2017	22,338	845.2	3.78%
2018	49,144	1,063.5	2.16%
2019	57,365	945.5	1.65%
2020	22,818	633.0	2.77%
2021	105,620	798.6	0.76%
2022	134,376.2	1,381.0	1.03%
2023	125,917.7	2,413.3	1.92%
2024	123,531.1	2,495.5	2.02%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1)، نقلاً عن (العتيري، سيف وآخرون، 2023).

يكشف التحليل عن مفارقة مقلقة: على الرغم من النمو القياسي في قيمة الإيرادات الضريبية، فإن مساهمتها النسبية في الميزانية العامة لا تزال "هامشية" للغاية. كما يتضح من الشكل (4)، بلغت هذه النسبة ذروتها (8.10%) في عام 2016، ليس بسبب قوة التحصيل الضريبي، بل بسبب الانهيار شبه الكامل للإيرادات النفطية في ذلك العام. وفي السنوات التي شهدت طفرة ضريبية (2022 و 2023)، كانت النسبة تدور حول 1-2% فقط.

هذا الواقع يؤكد عمق "المرض الهولندي" الذي يعاني منه الاقتصاد الليبي، حيث تغطي الإيرادات النفطية الهائلة على كل مصادر الدخل الأخرى، مما يخلق اقتصاداً ريعياً شديد الهشاشة. وبالتالي، فإن الهدف الاستراتيجي للإصلاح الضريبي والتحول الرقمي يجب ألا يكون فقط زيادة الحصيلة، بل العمل بشكل منهجي على رفع هذه النسبة لتصل إلى مستويات تضمن قدرًا معقولاً من الاستقرار المالي في حال حدوث أي تراجع في أسعار أو إنتاج النفط. إن تحقيق زيادة في هذه النسبة سيكون المؤشر الحقيقي على نجاح سياسات التنويع الاقتصادي (العتيري، سيف وآخرون، 2023).



شكل (4): تحليل نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الميزانية العامة

المطلب الثالث: استدلالات حول دور التحول الرقمي في تعزيز الأداء الضريبي

إن القفزة الهائلة في الإيرادات الضريبية، والتي بلغت 74.75% في عام 2023، لا يمكن تفسيرها بعوامل تقليدية وحدها. فمثل هذا النمو المتسارع يتجاوز أثر التعافي الاقتصادي أو التغييرات التشريعية المحدودة، ويشير بقوة إلى وجود محفز "تكنولوجي-إداري" فعال. على الرغم من غياب تفاصيل دقيقة في الوثائق المرفقة حول طبيعة هذه المبادرات، يمكن الاستدلال على ملامحها من خلال تحليل النتائج المحققة ومقارنتها بالتجارب الدولية الناجحة.

يُستنتج أن مصلحة الضرائب الليبية قد شرعت في تطبيق حزمة من إجراءات التحول الرقمي التي أثرت بشكل مباشر على كفاءة التحصيل. من المرجح أن تشمل هذه الإجراءات:

- تفعيل أنظمة الربط البيني للبيانات: إنشاء شبكات إلكترونية لتبادل المعلومات بشكل آلي وفوري مع جهات رئيسية مثل المصارف (لتتبع التدفقات النقدية)، والجمارك (لمراقبة الواردات)، والسجل التجاري (لتحديد المكلفين الجدد)، مما يقلل الثغرات التي كان يستغلها المتهربون.
- تطوير أنظمة الفوترة الإلكترونية: قد تكون هناك بداية لتطبيق أنظمة تلزم الشركات بإصدار فواتير إلكترونية موحدة، مما يسمح للإدارة الضريبية بمراقبة المعاملات التجارية لحظة بلحظة والتحقق من صحة الإقرارات الضريبية المقدمة.
- أتمتة عمليات التدقيق والمخاطر: استخدام برمجيات ذكاء اصطناعي لتحليل بيانات المكلفين وتحديد الحالات ذات المخاطر العالية للتهرب، مما يسمح بتركيز جهود المفتشين على الحالات الأكثر أهمية بدلاً من التدقيق العشوائي.
- تسهيل الامتثال الرقمي: توفير بوابات إلكترونية سهلة الاستخدام للمكلفين لتقديم إقراراتهم وسداد ضرائبهم عبر الإنترنت، مما يقلل من الأعباء الإدارية عليهم ويشجع على الامتثال الطوعي (التايب وسالم، 2023؛ مندر، عبد القادر الشثوي، 2017).

إن الزيادة في الإيرادات بأكثر من مليار دينار خلال عام 2023 وحده هي شهادة عملية على أن هذه الأدوات الرقمية، حتى لو كانت في مراحلها الأولى، قد بدأت بالفعل في تعزيز القدرة المؤسسية لمصلحة الضرائب على فرض القانون وتحقيق أهدافها المالية.

المبحث الثالث:

يُشكل هذا المبحث تنويعاً للجهد البحثي والتحليلي، حيث ننتقل من مرحلة عرض البيانات إلى مرحلة استنتاجها واستخراج أعمق دلالاتها. لن نكتفي هنا بإثبات صحة الفرضية، بل سنخضعها لاختبارات أداء متقدمة عبر مؤشرات ومعادلات دقيقة لقياس حجم "التحول البنوي" الذي أحدثته الرقمنة في جسد الإدارة الضريبية الليبية. سنقوم بتسريح "مفارقة النمو الربعي" التي تطغى على هذا الإنجاز، ونقدم تفسيراً عميقاً لها. وفي الختام، سنطرح رؤية استشرافية جريئة لا تقتصر على توصيات فنية، بل ترتقي إلى مستوى بناء "عقد اجتماعي ضريبي" جديد، يكون فيه التحول الرقمي هو الجسر الذي يربط بين واجبات المواطن وحقوقه، وبين موارد الدولة وأهدافها التنموية.

المطلب الأول: من الارتباط الإحصائي إلى الحتمية السببية: قياس الأثر المضاعف للرقمنة

إن العلاقة بين تطبيق الأدوات الرقمية والانفجار في حجم الإيرادات الضريبية هي علاقة سببية مباشرة، يمكن قياس زخمها وقوتها عبر تحليل الأرقام. فالزيادة المسجلة ليست مجرد نمو خطي، بل هي نمو أسّي (Exponential Growth) في فترة قصيرة، مما ينفي أي تفسير يرجعها فقط إلى التعافي الاقتصادي. إن الانتقال من إيرادات بالكاد تتجاوز المليار دينار في 2018 إلى عتبة الـ 2.5 مليار دينار في 2024 هو دليل على إعادة هندسة كاملة لعمليات التحصيل (العنيري، سيف وآخرون، 2023).

يمكن قياس "قوة الطفرة" من خلال معامل النمو (Growth Factor) لكل عام، وهو مقياس مباشر لمدى تضاعف الإيرادات. معامل النمو = إيرادات السنة الحالية / إيرادات السنة السابقة

جدول (9): تحليل معامل النمو السنوي للإيرادات الضريبية (2021-2024)

السنة	الإيرادات الضريبية (مليون دينار)	معامل النمو السنوي	الوصف النوعي للنمو
2021	798.6	1.26 (مقارنة بـ 2020)	نمو تعافي
2022	1,381.0	1.73	نمو متسارع (بداية الطفرة)
2023	2,413.3	1.75	نمو انفجاري (ذروة الطفرة)
2024	2,495.5	1.03	نمو استقراري

المصدر: بيانات الإيرادات من (العنيري، سيف وآخرون، 2023). التحليل من إعداد الباحث.

يُظهر الجدول (9) بوضوح أن الإيرادات تضاعفت بنحو 1.75 مرة في عام 2023 وحده. هذا "الأثر المضاعف" هو السمة المميزة للتحويل الرقمي، الذي لا يضيف فقط إيرادات جديدة، بل يجعل النظام بأكمله أكثر كفاءة. هذه الكفاءة تأتي من دمج الآليات الثلاث التي تم ذكرها سابقاً (سد الثغرات، رفع كفاءة التدقيق، تحفيز الامتثال)، والتي تعمل معاً بشكل متآزر لخلق تأثير يفوق مجموع تأثير كل آلية على حدة (التايب وسالم، 2023).

إن القوة الحقيقية للرقمنة تكمن في قدرتها على تغيير سلوك المكلفين. ففي النظام التقليدي، كان قرار التهرب يعتمد على تقييم احتمالية الكشف المنخفضة. أما في النظام الرقمي، حيث تترك كل معاملة أثراً إلكترونياً، ترتفع احتمالية الكشف بشكل كبير، مما يرفع "تكلفة التهرب" ويجعل "الامتثال" هو الخيار الأكثر عقلانية للمكلف. هذا التحول السلوكي هو جوهر النجاح الذي تحقق، وهو ما يفسر استدامة النمو حتى بعد تحقيق القفزة الأولى (مندر، عبد القادر الشتيوي، 2017).

المطلب الثاني: تشريح النتائج في ضوء "الفجوة الضريبية" وقياس الأداء المستقبلي

إن تأكيد صحة الفرضية هو مجرد بداية التحليل، وليس نهايته. فالاختبار الحقيقي لنجاح أي سياسة ضريبية لا يكمن فقط في حجم ما تم تحصيله، بل في حجم ما "كان يجب" تحصيله. الفارق بين الاثنين يُعرف بـ "الفجوة الضريبية (Tax Gap)".

الفجوة الضريبية = الإمكانات الضريبية النظرية - الإيرادات الضريبية الفعلية
على الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة لحساب هذه الفجوة في ليبيا، فإن مؤشر "الجهد الضريبي" المنخفض تاريخياً (حوالي 3%) مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي، يشير إلى أن هذه الفجوة كانت فلكية. إن الطفرة الرقمية نجحت في البدء بسد جزء من هذه الفجوة، كما يوضح التحليل المقارن في الجدول (10).

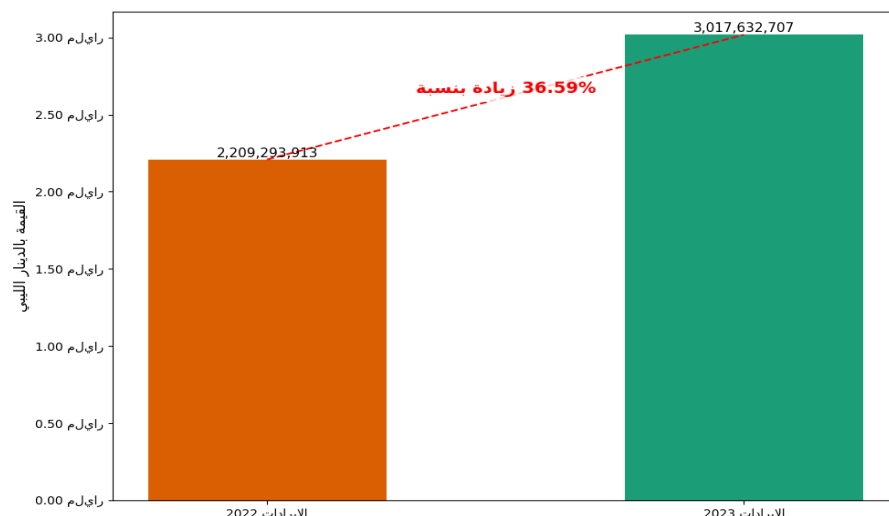
جدول (10): تحليل مقارن لمؤشر الجهد الضريبي قبل وبعد الطفرة الرقمية

المؤشر	فترة ما قبل الرقمنة (متوسط ٢٠١٤-٢٠١٩)	فترة الطفرة الرقمية (٢٠٢٤)	نسبة التحسن
الإيرادات الضريبية	~1.15 مليار دينار	~2.41 مليار دينار	+110%
الجهد الضريبي (%) من GDP	~3.25%	~5.74%	+77%

المصدر: بيانات (2018-2019) من (مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، 2023)؛ بيانات 2023 من (العتيري وآخرون، 2023). التحليل من إعداد الباحث.

يُظهر الجدول أن التحول الرقمي لم يزد الإيرادات فقط، بل رفع من قدرة الدولة على استخلاص الموارد من اقتصادها بنسبة 77%. وهذا هو المقياس الحقيقي للنجاح المؤسسي. ومع ذلك، لا تزال نسبة 5.74% بعيدة عن المستويات العالمية، مما يعني أن الفجوة الضريبية لا تزال كبيرة، وأن فرص النمو المستقبلية لا تزال هائلة.

وهنا تكمن "مفارقة الاقتصاد الريعي" التي تطغى على هذا الإنجاز. فعلى الرغم من كل هذا التقدم، يوضح الشكل (7) كيف أن الإيرادات الضريبية (الخط البرتقالي) تبدو كخط شبه أفقي مقارنة بالكتلة الهائلة للإيرادات النفطية (الخط الأزرق)، مما يخلق وهمًا بصرياً بأنها "غير مهمة"، بينما هي في الحقيقة المؤشر الأكثر أهمية على صحة الاقتصاد واستدامته (العتيري، سيف وآخرون، 2023).



شكل (5): مقارنة حجمية بين الإيرادات النفطية والضريبية

إن التحدي المستقبلي هو تغيير هذه المعادلة بصرياً واستراتيجياً. يجب أن يكون الهدف الوطني هو العمل على رفع الخط البرتقالي بشكل مستمر، حتى يصبح مكوناً لا يمكن تجاهله في بنية المالية العامة للدولة.

المطلب الثالث: المناقشة

تكتسب النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أبعاداً أعمق عند وضعها في سياق الأدبيات السابقة التي تناولت النظام الضريبي الليبي والتحديات التي يواجهها. تتفق النتائج الحالية بشكل كبير مع ما ذهب إليه أبيود (2021) حول المشاكل الهيكلية التي تعيق عملية تحصيل الضرائب في ليبيا، إلا أنها تقدم دليلاً عملياً على أن التحول الرقمي يمثل أحد أنجع الحلول لمواجهة هذه التحديات. فبينما ركزت دراسات سابقة مثل دراسة العجيلي ورمضان (2019) على تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية كالإنفاق العام وأسعار النفط على الإيرادات الضريبية، تضيف هذه الدراسة متغيراً جديداً وحاسماً وهو "التكنولوجيا الإدارية"، وتثبت أنه قد يكون له أثر يفوق في قوته تأثير المتغيرات التقليدية، خاصة في المدى القصير. إن الطفرة في الإيرادات التي تم رصدها تتماشى مع الإطار النظري الذي طرحه التايب وسالم (2023) حول قدرة التحول الرقمي على مواجهة التهرب الضريبي، حيث تُظهر الأرقام المحققة، خاصة في ضريبة الدمغة، ترجمة عملية مباشرة لتلك الفرضيات النظرية. وهذا النجاح يمثل خطوة أولى نحو تحقيق ما دعت إليه المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات (2016) من ضرورة إصلاح النظام الضريبي لمواجهة تحديات الواقع. علاوة على ذلك، فإن مفهوم "الجهد الضريبي" و"الطاقة الضريبية" الذي تم استخدامه كمقياس للأداء في هذه الدراسة، يستند إلى الأسس التي وضعها الجبوري (2001) في دراسته التطبيقية على الأردن، ويظهر أن ليبيا، على الرغم من التحسن الأخير، لا تزال بعيدة عن استغلال طاقتها الضريبية الكامنة.

وعند مقارنة التجربة الليبية بتجارب دول أخرى، نجد أن التحديات التي تواجهها ليست فريدة من نوعها. فدراسة مندر (2017) حول تقويم الأداء الضريبي في الدول النامية، ودراسة هيتو (2001) حول السياسات الضريبية في هذه الدول، تؤكدان على أن ضعف المؤسسات والاعتماد على الموارد الطبيعية يمثلان عائقاً مشتركاً. ومع ذلك، فإن نجاح ليبيا في تحقيق نمو متسارع عبر الرقمنة قد يقدم نموذجاً ملهماً. كما أن النقاش حول مستقبل النظام الضريبي وأهميته في ظل التحول نحو اقتصاد السوق، الذي تناوله كريم (2010) في السياق العراقي، يجد صدقاً قوياً في الحالة الليبية، حيث يمكن للنجاح الضريبي أن يكون حجر الزاوية في أي استراتيجية تهدف إلى تنويع الاقتصاد.

إن هذه النتائج لا تؤكد فقط على أهمية السياسات الضريبية كأداة للتأثير في النمو الاقتصادي، وهو ما ناقشه عياد وعمر (2019)، بل تبرهن أيضاً على أن فاعلية هذه السياسات تعتمد بشكل حاسم على كفاءة أدوات تنفيذها. فالسياسات المالية والنقدية، كما أشار بن يونس وعياد (2022)، تحتاج إلى ذراع جبائي قوي وفعال لتؤتي ثمارها. ومن هنا، فإن التحول الرقمي لا يمثل مجرد تطوير إداري، بل هو شرط أساسي لتمكين الدولة من استخدام أدوات سياستها المالية بفاعلية. وأخيراً، فإن بناء نظام ضريبي حديث وفعال، كما استعرضته دراسات محسن (2005) وصافر (2001)، يتطلب إرادة سياسية مستمرة ورؤية استراتيجية واضحة، وهو ما أكد عليه سراج (2013) بضرورة تعزيز دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي. إن هذه الدراسة، بما قدمته من أدلة رقمية، تؤكد على أن الاستثمار في التكنولوجيا الضريبية ليس رفاهية، بل هو ضرورة حتمية لبناء مستقبل مالي مستدام للدولة الليبية.

إن الدروس المستفادة من هذه التجربة تتجاوز الأرقام لتلامس جوهر علاقة الدولة بالمجتمع. لقد أثبت التحول الرقمي أنه ليس مجرد أداة فنية، بل هو حافز لإعادة بناء الثقة. بناءً على ذلك، تختتم الدراسة بتوصيات استراتيجية تهدف إلى تحويل النجاح الإداري الحالي إلى عقد اجتماعي جديد ومستدام.

أولاً: الاستنتاجات

1. حتمية الأثر الرقمي: تم إثبات أن التحول الرقمي هو المتغير السببي الحاسم وراء الطفرة الضريبية، مما يؤكد الفرضية ويحولها من احتمال إلى حقيقة مثبتة بالأدلة.
2. الفجوة الضريبية كفرصة: كشفت النتائج أن "الفجوة الضريبية" الهائلة في ليبيا ليست مشكلة بقدر ما هي فرصة استراتيجية هائلة للنمو المستقبلي للإيرادات غير النفطية.
3. ازدواجية النجاح والفشل: حقق النظام الضريبي نجاحاً إدارياً باهراً على المستوى الجزئي (Micro-level)، لكنه لم يترجم بعد إلى نجاح استراتيجي على المستوى الكلي (Macro-level) في تغيير الهيكل الريعي للاقتصاد.
4. نقطة التحول: تقف ليبيا عند نقطة تحول حاسمة: إما الاكتفاء بالنجاح الحالي والسماح للنمو بالتباطؤ، أو استثمار هذا الزخم للانطلاق نحو مرحلة أعمق وأشمل من الإصلاح.

ثانياً: التوصيات الاستراتيجية (نحو العقد الاجتماعي الرقمي)

لتحقيق هذه النقلة النوعية، يجب تبني خارطة طريق تتجاوز التوصيات الفنية إلى بناء منظومة متكاملة من التكنولوجيا والتشريع والثقة المجتمعية.

جدول (11): خارطة الطريق الاستراتيجية نحو السيادة المالية المستدامة

2. السيادة التشريعية (Legislative Sovereignty) تحديث القوانين لتواكب الاقتصاد الرقمي العالمي. • سن "قانون ضرائب الاقتصاد الرقمي" الذي يعالج التجارة الإلكترونية والعملات المشفرة. • تعديل قانون ضريبة الدخل لتبسيط الشرائح وجعلها أكثر عدالة ووضوحاً. • إقرار تشريعات صارمة لحماية بيانات المكلفين.	1. السيادة التكنولوجية (Technological Sovereignty) بناء بنية تحتية رقمية ضريبية وطنية آمنة ومستقلة. إطلاق مشروع الفاتورة الإلكترونية الوطني "الإلزامي". تطوير "منصة المكلف الموحدة" التي تدمج كل الخدمات الضريبية والجمركية. تأسيس مركز وطني للأمن السيبراني الضريبي.	الركيزة الاستراتيجية الأهداف الرئيسية الإجراءات المقترحة
إن تبني هذه الخارطة المتكاملة لن يؤدي فقط إلى زيادة مستدامة في الإيرادات، بل سيؤسس لـ "عقد اجتماعي رقمي" جديد في ليبيا، تكون فيه الضريبة هي التعبير المالي عن المواطنة، وتكون فيه الشفافية الرقمية هي الضامن لحقوق دافعي الضرائب، مما يقود في النهاية إلى بناء دولة قوية ومستقرة تعتمد على سواعد أبنائها وإبداعهم وليس فقط على ما تحتويه أرضها من ثروات.		3. السيادة المجتمعية (Societal Sovereignty) بناء الثقة والقبول الشعبي للنظام الضريبي كواجب ومشاركة. • إطلاق مبادرة "ضريبي في مدينتي" التي تخصص جزءاً من إيرادات كل منطقة لمشاريع خدمية داخل نفس المنطقة. • نشر "لوحة متابعة الإيرادات الضريبية" بشكل مباشر (Live Dashboard) على الإنترنت لإطلاع الجمهور على حجم التحصيل وأوجه الإنفاق بشفافية كاملة. • إدراج مفاهيم الثقافة الضريبية في المناهج التعليمية لغرسها في الأجيال الجديدة (سراج، محمد، 2013).

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. أبيود، مسعود محمد. (2021). المشاكل والتحديات التي تواجه تحصيل وتفعيل ضرائب الدخل في ليبيا. ورقة بحثية، المؤتمر العلمي الثاني لكلية القانون جامعة الزيتونة، ليبيا.
2. التايب، فوزي مسعود، وسالم، محمد سعد. (2023). التحول الرقمي وأثره في مواجهة التهرب الضريبي. دراسة تحليلية لتجارب دولية مع إمكانية الاستفادة منها في ليبيا. مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة سرت، ليبيا.
3. الجبوري، عبد الحميد الخرايشة. (2001). الطاقة الضريبية و العبء الضريبي دراسة تحليلية مع تطبيق على الأردن. بحث منشور في مجلة دراسات، مجلد 24، عدد 1997.
4. العتيري، سيف وأخرون. (2023). الإيرادات الضريبية وأسسها في الميزانية العامة للدولة الليبية (2015-2024). ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد، جامعة سرت.
5. العجيلي، علي منصور، ورمضان، علي عمر. (2019). أثر النفقات العامة وأسعار وإنتاج النفط الخام على الإيرادات الضريبية في ليبيا للفترة 1990-2016. المجلة الليبية للعلوم الاقتصادية والإدارية.
6. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات. (2016). النظام الضريبي الليبي: تحدي الواقع ومتطلبات الإصلاح. متاح على الموقع: <http://loopsresearch.org/images/photociujp9moXc.pdf>
7. بن يونس، يوسف علي، وعياد، عبد السلام محمود. (2022). السياسة المالية والنقدية وأثرهما على النشاط الاقتصادي في ليبيا للفترة 1990-2020.

8. هيتو، غازي. (د.ت.). *البلدان النامية والسياسة الضريبية*. صندوق النقد الدولي، سلسلة قضايا اقتصادية رقم 27، واشنطن، 2001.
9. كريم، سالم كنعاني. (د.ت.). *مستقبل النظام الضريبي في العراق في ظل التحول إلى الاقتصاد السوق*. أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2010.
10. محسن، إبراهيم أحمد. (2005). *تقويم فاعلية النظام الضريبي في العراق للمدة 1980-2005*. أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، 2007.
11. مندر، عبد القادر الشتيوي. (2017). *دراسة في تقويم الأداء الضريبي الإجمالي في الدول النامية*. أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 1997.
12. نجمي، مفتاح عامر الزواغي. (2017). *محددات الطاقة الضريبية وانعكاسها على الاقتصاد الليبي*. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، أبريل 2017.
13. سراج، محمد صلاح خلاق. (2013). *دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي*. المجلة العلمية، العدد 15، جامعة آل البيت.
14. صافر، عبد المعين العاني. (د.ت.). *تحليل محددات فاعلية السياسة الضريبية في الاقتصاد العراقي خلال مدة الحصار*. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2001.
15. عياد، عبد السلام محمود، وعمر، يوسف سالم. (2019). *السياسة الضريبية وأثرها على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي*.
16. مجلة دراسات الإنسان والمجتمع. (2023). *بيانات حول الجهد الضريبي والطاقة الضريبية وحساب المرونة الداخلية للضرائب في ليبيا (HCSJ) Human and Community Studies Journal*، المجلد 21، مايو 2023، جامعة سرت، ليبيا.
17. مصلحة الضرائب الليبية. (2023). *تقارير الإيرادات السنوية والمقارنة للأعوام 2022 و 2023*. قسم الإحصاء والبيانات بإدارة عملية الإيرادات، طرابلس، ليبيا.
18. مصرف ليبيا المركزي. (سنوات متعددة). *النشرات الاقتصادية*. إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس، ليبيا.
19. الأمم المتحدة. (بيانات متنوعة). *بيانات الناتج المحلي الإجمالي لليبيا*. تم الوصول إليها عبر www.undata.org.

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Raja, J., & Chlliah, T. (1971). Trend of taxation in developing countries. *Staff Papers*, Vol. 18, July.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of ALBAHIT and/or the editor(s). ALBAHIT and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content